مجلة ريحان للنشر العلمي تصدر عن مركز فِكر للدراسات والتطوير WWW.FIKER.OR
العدد الحادي عشر : ص ص 217-232 ISSN:2709-2097
06/06/2021

# قضية الاسم والمسمى في النحوي العربي، اتفاق أم اختلاف؟

## قراءة في رسالة البطليوسي (ت521هـ)

# The issue of noun and the labeled in Arabic grammar, is it agreement or disagreement?

## Reading in the Epistle of El-Batliusi (521 Hegira)

د. عبد الوهاب الشيخ الحطاب الشيخ سعدبوه

جامعة الشيخ محمد الأمين الشنقيطي موريتانيا

Hatap7080@gmail.com

Abdel Wahab Cheikh al-Hattab Cheikh Saad Bouh

University of Mohammad al-Amin al-Shanquity

**ملخص:**

شغلت قضية الاسم والمسمى حيزا في الثقافة الإسلامية على مستويات عدة، فكرا وعقيدة، ولغة، وفقها. وقد عني الناس بها في فترة حالكة من تاريخ الإسلام، حيث أطرتها المدارس الفكرية، وغذتها الخلافات العقيدة، تبعا لاختلاف العلماء والمفكرين في المتصورات الأساسية التي تظهر فيها ثمار كنه معرفة الاسم والمسمى والحدود الفاصلة بينهما ومدى علاقتهما بمفهوم التسمية، ثم ما ينتج عن ذلك من تصور لقضايا جوهرية ـ كصفات الله ، وكلامه ـ هي الباعث على إثارة المفاهيم. وقد انسرب الخلاف من دائرة الفكر الإسلامي ليشمل النحو واللغة، ونظرا لحساسية المفاهيم وما أثير فيها من الجدل قيّد البحث بالتأمل في تفكير أحد أعلام العربية ألا هو السيد البطليوسي، كي يجلي رأيه في القضية، وذلك من خلال رسالة كتبها في الموضوع، (الفرق بين الاسم والمسمى) معلنا عن تصوره للإشكال وتقديم حلول تزيل اللبس والأوهام؛ بأدلة علمية معضدة بأمثلة منطقية وأخرى لغوية. والبحث سار هيكله في مطالب ثلاثة، وخاتمة تضمنت أنفس النتائج العلمية.

**الكلمات المفتاحية:** الاسم، المسمى، التسمية، البطليوسي، الفكر النحوي.

**Abstract**:

The issue of noun and the labeled occupied a space in Islamic culture on several levels, in thought, belief, language, and its jurisprudence. People have been concerned with it in a dark period in the history of Islam. As it was framed by intellectual schools, and fed by differences of belief. According to the difference of scholars and thinkers in the basic conceptualizations in which the fruits appear in the knowledge of the noun and the label and the boundaries between them and the extent of their relationship to the concept of naming, and then what resulted from that of perception.

Fundamental issues – such as the attributes of Allah and His speech – are the reason for stirring up concepts. The dispute has escaped from the circle of Islamic thought to include grammar and language. Due to the sensitivity of the concepts and the controversy raised in them. The research was restricted to contemplating the thinking of one of the Arab leaders that is Mr. El-Batliusi, in

order to make his opinion clear on the issue, through his thesis "The difference between the noun and the label".

He announced on his perception of the problem and providing solutions that remove confusion and illusions; scientific evidence supported by logical and linguistic examples. The research proceeded in its structure in three demands, and a conclusion that included the most important scientific results.

**Key words**: The noun, the label, nomenclature, El-Batliusi, the grammatical thought

## مقدمة

شكلت الحديث عن علاقة الاسم والمسمى منعرجا في الفكر الإسلامي، كان ذلك في أوج احتدام المعارك بين الفرق الإسلامية، حيث بنيت عليها مسائل كبرى، سواء عند من قال الاسم هو الاسم، ومن دفع ذلك بأن الاسم غير المسمى.

ويذكر أن أحمد بن حنبل"عظم عليه الكلام في الاسم والمسمى وتكلم أصحابه في ذلك فمنهم من قال الاسم للمسمى ومنهم من قال الاسم هو المسمى والقول الأول قول جعفر بن محمد والقول الثاني قول جماعة من متكلمي أصحاب الحديث والذين طلبوا السلامة أمسكوا وقالوا لا نعلم"[1]. وإنما صمت هؤلاء، وإن كان الموقف حرجا يقتضي إظهار الحق، نصرة للعلم، وتبينا للمعرفة، غير أن عدم جدوائية الخلاف في المسمى والاسم قد كان لها أثر في صمت أولئك، فمثاراتها المقصدية ـ من القول في أسماء الله، وخلق كلامه ـ، ينبغي سد الباب عن الخوض فيها، لئلا تتخرم عقائد العامة، فيتيهون وراء سراب الفلسفة وعلم الكلام.

وقضية الاسم والمسمى لما أرّقت المتقدمين حتى خصّوها برسائل ومقالات تتناول أبعادها العقديه، وفروقها اللغوية، وهذه الرسالة التي بين أيدينا جاءت استجابة لطلب وجهه سائل إلى البطليوسي، ليعطي جوابا شافيا ينبئ عن تصوره للمصطلحات. يقول البطليوسي في مقدمة الرسالة:"سألتني أعزك الله

[1] العقيدة رواية أبي بكر الخلال، أحمد بن حنبل، 110.

مجلة ريحان للنشر العلمي تصدر عن مركز فِكر للدراسات والتطوير WWW.FIKER.OR
العدد الحادي عشر : ص ص 217-232 ISSN:2709-2097

بالتقوى... عما كثر فيه خوض الخائضين من أمر الاسم والمسمى، وقلت كيف يصح أن أحدهما هو الآخر، وذاك محال في الظاهر، لأن العبارة غير المعبر عنه باتفاق؟ ولو صح أن يكون الاسم هو المسمى لوجب أن يروى من قال ماء، ويشبع من قال طعام"[2]. يبدو من السؤال أن القضية شائكة، علت أصوات مختلفة في شأنها، وكان لها بعد فلسفي خالص، حيث إن الجواب عنها يقتضي تمرسا في الأسلوب، وإحكاما للأدلة، لانجلاء مقاصد المتصورات، ولئلا يحصل التناقض في عرض أحكامها وتعريفاتها. ولذا قال البطليوسي عن مذاهب السابقين في القضية المثارة :"وقد تأملت القولين على شدة ما بينهما من التباين والتنافر، فوجدت كل واحد منها يصح من وجه غير الذي يصح منه الآخر"[3]. ومن هنا حاول أن يلتمس بعض المعالم ليبرز مواطن الاختلاف بينهما، ومظاهر الاعتدال والتواؤم، متخذا التحليل المنطقي أداة إجرائية للكشف عن ذلك، مساندة بشواهد وأمثلة.

## أهمية البحث

يكسب البحث أهميته من الخوض في مسألة جوهرية كانت مثار جدل في التفكير الإسلامي، عنيت قضية الاسم والمسمى، حيث تعددت فيها القراءات، وتباينت فيها المناهج، والمذاهب، والمنطلقات، لذا ظلّت قضية مركزية حاضرة في التراث، يتجدد الحديث عنها في مناسبات، ومناح متنوعة، وما ذاك إلا لوشائجها بقضايا كبرى تتعلق بالمعتقدات والجزاءات، مما دفع البطليوسي إلى تأليف رسالة تزيل إشكال القضية، وتعطي تصورا عدلا يطوي صفحة الخلاف في المتصورات الثلاثة.

## مشكلة البحث

ينطلق إشكال البحث من أسئلة جوهرية تحث على الجواب عنها، لأنها سيكون فصلا، وتلك هي: ما الاسم، وما المسمى؟ وهل هما منفصلا لفظا ورمزا؟ أم متلائمان في الحقيقة؟ وإذا كان الطبع قاضيا بوجود علاقات بين الاسم والمسمى، فما طبيعة تلك؟ وما السبب في الهرج واتساع الخرق بين العلماء في تصور المفهومين؟

فالإجابة عن هذه الأسئلة ومقارباتها هي جوهر مادة البحث.

---

[2] رسالة الفرق بين الاسم والمسمى، 93.

[3] رسالة الفرق بين الاسم والمسمى، 93.

مجلة ريحان للنشر العلمي تصدر عن مركز فِكر للدراسات والتطوير WWW.FIKER.OR
العدد الحادي عشر : ص ص 217-232 ISSN:2709-2097

**أهداف البحث**

يهدف البحث إلى دراسة مفهومي الاسم والمسمى، طلبا لكشف عن الأواصر التي يلتقيان فيها، ثم تحديد علاقتهما بالتسمية، باعتبارها صِنو لهما، لا يدرسان، ولا يفهم كنه حقيقتهما، إلا بالنظر إليها.

ـ بيان حدود الاسم في الاصطلاح، ثم التماس الشواهد والاستعمالات المفصحة عن علاقته بالمسمى، ترادفا وتنافر، حسب منطلقات الدارسين.

ـ الوقوف على التفكير الفلسفي للبطليوسي من خلال تناوله لقضية شائكة في الفكر الإسلامي، لها طرفان: ديني، وعلمي.

بيان المنهج الذي استطاع به البطليوسي أن يلائم بين مذهبين متعارضين، قائل بالترادف بين الاسم والمسمى، وقائل بالتباين بينهما.

والحديث عن الاسم والمسمى أرّق المفكرين والفلاسفة حتى قال عنه الغزالي عنه "قد كثر الخائضون في الاسم والمسمى وتشعبت بهم الطرق وزاغ عن الحق أكثر الفرق، فمن قائل إن الاسم هو المسمى ولكنه غير التسمية ومن قائل إن الاسم غير المسمى ولكنه هو التسمية ومن ثالث معروف بالحذق في صناعة الجدل والكلام يزعم أن الاسم قد يكون هو المسمى...وقد يكون غير المسمى"[4] .

ومن خلال الرأي الأخير ـ الموصوف أصحابه بالحذق ـ الذي يرى أن المفهومين قد يتناوبان فيصير أحدهما عين الآخر استقى البطليوسي مقاربته التداولية، حيث أقرّ باتحاد الاسم والمسمى في بعض الحالات، ونفاه في بعضها.

**المطلب الأول: تباين الاسم والمسمى**

ذهب بعض اللغويين والمعتزلة إلى القول بمباينة الاسم للمسمى، وانفصالهما في الحد، والوظيفة وهذا ما أكده الغزالي في أثناء نظره في المصطلحات الثلاثة: "والحق أن الاسم غير التسمية وغير

[4] المقصد الأسنى (ص: 24)

المسمى وأن هذه ثلاثة أسماء متباينة غير مترادفة"[5]. بمعنى أن المفاهيم الثلاثة بينها تباين في الدلالة والمقصد، لأجل ذلك افترقت في المتصور.

وعلى تفسير المذهب القائل بمباينة الاسم للمسمى، يقول البطليوسي :"اعلم أن الاسم الذي يقال :إنه غير المسمى هو الاسم الذي يراد منه التسمية والعبارة عن المعنى الذي يرام المتكلم تقريره في نفس من يخاطبه"[6]. فالاسم علامة يطلقها المتكلم لتمييز الأشياء في عوالمها سواء كانت في الخارج الاجتماعي أو الذهني، وكل ذلك محاولة في ترسيخ فحوى الرسالة وتحقيق مراميها التداولية، إذ لولا الاسم لحصل تشويه الرسالة وتحريفها، وعمي المراد منها، فتفسر على نيات المخاطب دون نظر في العلامات، ولا التفات إلى السياقات، وهنا يجد المخاطِب رسالته تتلاشى معانيها دون تحقيق مقاصدها التواصلية.

وتوضيحا لاختلاف مفهومي الاسم والمسمى يقول البطليوسي مميزا جوهر الاسم "وهذا الاسم هو المراد من قولهم : للرجل ما اسمك؟ وعرّفني باسمك؟ لأنه ليس يريد أن يعلمه بذاته ما هي؟ وإنما يلتمس منه أن يعلمه العبارة المعبر بها عنه المشار بها إلى ذاته"[7]. فحقيقة الاسم هو الألفاظ الموضوعة على الشيء ليعرف بها عند ذكره، أما المسمى، فهو الذات الحاملة لمعاني الشيء، وهنا تتبدى الخيوط الفاصلة بين المصطلحين، تبعا للعلامات الفارقة بين فصولهما، لذا كان "الاسم في هذا كله غير المسمى اضطرارا؛ لأن اللفظة ليست الشخص الواقع تحتها"[8]. وتعزيزا للتمايز راح دعاة القول بافتراق المفهومين يحتجون بنصوص شرعية تقوي مذهبهم، وتعطيه الشرعية. فمن ذلك قوله تعالى : (وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى فَادْعُوهُ بِهَا وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ)[9]. وقوله صلى الله عليه وسلم " إن لله تسعة وتسعين اسما"[10] .وإنما منع اتحاد المفهومين، لأنه يؤدي إلى أمر محظور يخالف عقيدة المسلم، إذ يجعل الإله يتعدد مع تنوع الاسم، "ولوكان الاسم هنا هو المسمى لكان الله تسعة وتسعون شيئا، وهو

---

[5] المقصد الأسنى (ص: 24)

[6] رسالة الفرق بين الاسم والمسمى، 94.

[7] رسالة الفرق بين الاسم والمسمى، 94.

[8] رسالة الفرق بين الاسم والمسمى، 95.

[9] الأعراف، الآية: 180.

[10] السنن الكبرى للبيهقي ت التركي (20/ 56)

كفر بإجماع"[11]. وكل أمر تزّل فيه قدم المسلم إلى اضطراب يندس معتقده الإيماني، وجب العدول عنه، ثم البحث إلى وجهة تكون مأمنا له من الانحراف والزيغ اللذين تكون لهما عواقب وخيمة عليه في حياته، كما تنعكس عليه سلبا في دار الآخرة. "فالاسم مرآة تعكس خصائص الموجودات، وتكشف عن سماتها ومعالمها، وتفرز العلامات الفارقة فيما بينها"[12].

**المطلب الثاني: تواؤم الاسم والمسمى**

في السابق رأينا معالم تباين الاسم عن المسمى، فكل منهما له مجراه الخاص، غير أن بعضهم خالف في ذلك، إذ جعل المفهومين يتقاربان دلاليا، بحيث يصدق أحدهما على الآخر، ويحل محله في سياقات خطابية، الأمر الذي يقضي باتحادهما في المدلول، فيكونان مترادفين. وفي مستهل الحديث عن تعاقب المفهومين، انطلق البطليوسي من استفهام ليستنتج أدلة تعضد القول بالترادف. قال :

"كيف يصح أن يقال الاسم هو المسمى؟

لم ينطلق البطليوسي في تمييزه بين المفاهيم الثلاثة من رسوم جغرافية محكمة تكون الأولوية فيها للتعريف، باعتباره الميزان العدل في منح كل متصور حدا يذكر فيه جنسه وفصله، ووظيفته لينفصل عن غيره. بيد أنه سلكا طريقا آخر بغية تلمس وشائج تربط بين رأيين لا يجتمعان على أرضية واحدة، لما بينهما من الفجوات، لذا لجأ إلى التأويل، توهما لجمع بين المتنافرين. وفي هذا الصدد يقول البطليوسي جوابا عن السؤال السابق :"اعلم أنه لا يصح أن يقال الاسم هو المسمى على أن العبارة هي المعبر عنه، واللفظ هو الشخص، فإن ذلك محال لا يتصور في الذهن"[13]. وإنما لم يتصور ابتداء لمخالفته لعرف الخطاب، فالاسم له متصور تداولي أو علمي يفهم منه ما يشير إليه، فإن قلنا باتحاده مع المسمى، نتج عن ذلك لبس في إدراك كنه المفاهيم، فكيف يكون المشار به والمشار إليه حقيقة واحدة؟ فالمشار به يمثل الاسم، نحو الألفاظ المكونة ل"زيد"، والمشار إليه هو الذات، أو المتصور بصفة عامة، عرفيا كان أو علميا. غير أن التأويل يفتح آفاقا يجد الباحث فيها تحقيق ما يصبو إليه، لأنه يمتطي المجازات، والقرائن السياقية التي تساعد على فهم النص واستنطاقه على غير الظاهر من ألفاظ.

---

[11] رسالة الفرق بين الاسم والمسمى، 95.

[12] التداخل الدلالي بين الاسم والمسمى والتسمية في التراث العربي، وليد محمد السراقبي، 81.

[13] رسالة الفرق بين الاسم والمسمى، 96 .

واستظهارا لمقولة " الاسم هو المسمى، وتوجيها لها على مهايع تفسح لها القبول وترفع عنها ما يشوبها من الانتقاد يقول البطليوسي "ولكن يقال : الاسم هو المسمى لمعان ثلاثة: منها ما يجري مجرى المجاز، ومنها ما يجري مع الحقيقة"[14] .

وحصر المعاني في أسلوبي الحقيقة والمجاز يفيد إضمار نية التأويل في سيرورة المفاهيم، فالأصل تناول الأسماء في استعمالاتها الحقيقية دون التجاء إلى المجاز، لأنه ضرب من الإيغال يقتضي استحضار قرائن وسياقات لإدراك مرامي اللفظ أو الخطاب أو النص. وتلك الصفة قد لا تكون متاحة في أحيان كثيرة، وبخاصة في الخطابات غير الأدبية والجمالية، فتداول الأسماء يعني دلالتها القريبة المرشحة في أفهام المتلقين، ومن ثم يستبعد المجاز لعدم أنس أغلب المجتمع به، فهو طراز رفيع، لذا احتضنه طبقة عالية لها مميزاتها وأوصافها.

ولتوضيح مظاهر ترادف الاسم والمسمى ـ كما سبقت الإشارة إليه ـ يقول البطليوسي معللا سبب ذلك في أمور ثلاثة قال:" الأول: أن العلة التي أوجبت وضع الأسماء على المسميات إنما هي مغيبها عن مشاهدة الحواس لها، ولو كانت الأشياء كلها بحيث تدركها الحواس لم يحتج إلى الأسماء، ولكن لما لم تمكن مشاهدة الأشياء كلها احتاج من شاهد شيئا أن يخبر عنه من لم يشاهده، فأوجب ذلك وضع الأسماء باتفاق"[15]. فالغرض من الأسماء في أول الأمر اجتماعي في الأساس، أي للتواصل بين أفراد المجتمع، بحيث يستطاع الإعلام عن الأشياء ووصفها لإنجاز الحاجيات الضرورية.

وإذا كان الإخبار عن شيء ما يقتضي من المتلقي معرفة سابقة لذاك الشيء ليحقق مضامن الرسالة، ويفتح لها المجال في فهم غرضها التواصلي، ف"إذا قال قائل رأيت جملا، تصور من هذا الاسم في نفس السامع ما كان يتصور من المسمى الواقع تحته لو شاهده فلما ناب الاسم من هذا الوجه مناب المسمى في التصور، وكان المتصور من كل منهما شيئا واحدا جاز من هذا الوجه أن يقال الاسم هو المسمى على ضرب من التأويل"[16]. وعلى هذا التأويل لا يقصد من الأسماء إلا المسميات الذهنية بغض النظر عن الألفاظ وما تحيل إليه، لأن "المعاني القائمة في صدور الناس المتصورة في أذهانهم،

---

[14] رسالة الفرق بين الاسم والمسمى، 96 .

[15] رسالة الفرق بين الاسم والمسمى، 99.

[16] رسالة الفرق بين الاسم والمسمى، 96

والمتخلجة في نفوسهم، والمتصلة بخواطرهم، والحادثة عن فكرهم، مستورة خفية... وإنما يحيي تلك المعاني ذكرهم لها، وأخبارهم عنها، واستعمالهم إياه"[17].

أما الوجه الثاني الدال على ترادف المفهومين فيقول البطليوسي عنه "الوجه الثاني: أكثر ما يتبين في الأسماء التي تشتق للمسمى من معان موجودة فيه قائمة فيه، كقولنا: لمن وجدت فيه الحياة حي، ولمن وجدت فيه الحركة متحرك...فالاسم في هذ النوع ملازم للمسمى يرتفع بارتفاعه ويوجد بوجوده، ألا ترى أن الحياة إذا بطل وجودها من الجسم بطل أن يقال حي، وإذا بطل أن يقال له حي، بطل أن تكون به حياة... فيجوز من هذا الوجه أن يقال إن الاسم هو المسمى إذا كان يوجد بوجوده ويرتفع بارتفاعه على ضرب من التأويل"[18]. فالاحتماء بالتأويل جعل منه البطليوسي وسيلة لتعاقب الاسم والمسمى لاتحادها في المدلول المعنوي، لما وقر في النفس من تلازم المفهومين، فلا يتذكر أحدهما إلا وانقدح في الذهن حضور الآخر، كالحياة والحي، والحركة والمتحرك. لكن يؤخذ على هذا الوجه قصوره على بعض المسميات وانفلات أغلب الأسماء عنه، خاصة أسماء الأعلام، نحو زيد، وفاطمة، وعمرو، فلا رابطة تتصهر فيها الأسماء والمسميات غير الوضع، مما يقوي الفجوة بين المتصور وما يحيل إليه، أي: أن الاسم ليس هو المسمى.

ومما يدل على أن الاسم هو المسمى استعمال العرب وقصدها إلى ذلك، يقول البطليوسي، **الوجه الثالث:** أن العرب قد تذهب بالاسم إلى المعنى الواقع تحت التسمية، فيقولون هذا مسمى زيد، أي هذا المسمى بهذه اللفظة التي هي: الزاي، والياء، والدال، ويقولون في هذ المعنى هذا اسم زيد، فيجعلون الاسم والمسمى في هذا الباب مترادفين"[19] .

وهذا التعاقب بين الاسم والمسمى حسب البطليوسي "يجي في كلام العرب على ضربين:[20].

---

[17] البيان والتبيين (1/ 81)

[18] رسالة الفرق بين الاسم والمسمى، 97.

[19] رسالة الفرق بين الاسم والمسمى، 97.

[20] رسالة الفرق بين الاسم والمسمى، 97.

مجلة ريحان للنشر العلمي تصدر عن مركز فِكر للدراسات والتطوير WWW.FIKER.OR
العدد الحادي عشر : ص ص 217-232 ISSN:2709-2097

أ- صرح فيه بلفظ الاسم حتى بان لمتأمله" وله أمثلة متعددة تدل على قصدهم له، وأنه لم يأت اعتباطا. فمن ذلك الشاعر:

لا ينعش الطرف إلا ما تخوله داع يناديه باسم الماء مبغوم

فاسم الماء مقصوده منها المسمى حسب تفسير البطليوسي" فتقديره يناديه بمسمى الماء، أي بالصوت المسمى ماء، فوضع الاسم موضع المسمى، وصارت الفائدة من قوله: يناديه باسم الماء ومن قوله بالماء واحدة"[21]. وإنما قبل التقدير بجعل المسمى بدل الاسم لمواءمته مع الدلالة المقصودة من اللفظ، فلو كان الاسم - في البيت الشعري - غير المسمى لما وجدت وشائج تعزز التبادل، ولحصل الخلل في تصور معنى البيت، وهو ما لم يحدث. فدل ذلك على أن الاسم هو المسمى.

ومن مظاهر اتحاد الاسم والمسمى قول لبيد

إلى الحول ثم اسم السلام عليكما ومن يبك حولا كاملا فقد اعتذر

فاسم السلام، مراد الشاعر منه المسمى، إذ "تقديره إلى الحول ثم مسمى السلام عليكما، ثم الشيء المسمى سلاما عليكما...فالاسم فيه هذه المواضع هو المسمى بعينه وهما مترادفان على معنى واحد"[22].

فالملاحظ اعتماد البطليوسي للقول بالترادف بين المفهومين تبعا للسياق النصي، لما يضيء من المعاني الكلية لتفسير الخطاب. غير أن بعض اللغويين صرف لفظة الاسم في البيتين وغيرهما إلى معنى آخر، نافيا أن يكون الاسم هو المسمى، لأن ذلك يدعو إلى اختلاط المفاهيم، ويعسر الفصل بين متصوراتها العلمية. وهو ما ألمح عليه البطليوسي حيث قال :وقد تأوّل الناس في هذه الأبيات بتأويلين غير التأويل الذي ذكرنا[23]:

[21] رسالة الفرق بين الاسم والمسمى98.
[22] رسالة الفرق بين الاسم والمسمى، 99.
[23] رسالة الفرق بين الاسم والمسمى، 101.

**أـ أحدهما** زيادة الاسم "وهو تأويل أبي عبيدة...وذلك أنه كان يذهب إلى أن الاسم في المواضع زائد"

**ب ـ ثانيهما:** الحذف، أي حذف لفظ مضاف إلى الاسم، "حكاه ابن جني عن أبي علي الفارسي، وهو أنه كان يحمل هذه الأبيات على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه"

غير أن التأويل السابق ـ الاسم هو المسمى ـ أجمل في نظر البطليوسي من هذين التأويلين، لسلامته من الحذف والزيادة " والقول الثاني لا يوجب زيادة ولا حذفا فهو أولى بالتأويل"[24] .

وقد انتقد السهيلي مقاربة البطليوسي القاضية بترادف الاسم والمسمى، وذلك على تعليقه على البيتين السابقين حيث قال :وقد أجاب بعض الحذاق عن هذا بجواب لا يقوم على ساق، ولا يكاد يفهم لشدة التكلف فيه والاستغلاق. وكان هذا الرجل قد ألف في الاسم والمسمى كتابا، ذهب فيه إلى أن الاسم غير المسمى كما قدمناه، ولكنه تكلف وتعسف، ومن ألف فقد استهدف"[25]. وإنما تعسف عند ما رجع عن أطروحته الأولى التي حرص فيها على تباين الاسم والمسمى، لاستقلال كل منهما في المتصور العلمي.

ب ـ لم يصرح فيه بلفظ الاسم، ولكنه موجود بطريق المعنى ك" قولهم رأيت زيدا، إنما يريدون رأيت المعنى الواقع تحت هذه اللفظة"[26] .

والملاحظ أن التأويلات استدعاها البطليوسي إنصافا لرأي القائلين بأن الاسم هو عين المسمى، ليعرف أن لقولهم وجها تقويه الحجج، فلا ينبغي الاستخفاف به، ولما كان قبول ذلك عسيرا من حيث الإجراء تأملا في ظاهر المتصورات ومحمولاتها لم يكن بد سوى الاتكاء على صرف اللفظ عما يتبادر منه إلى معنى ثان يحتمله ولو تعسفا.

**المطلب الثالث: التسمية وعلاقتها بالاسم والمسمى**

---

[24] رسالة الفرق بين الاسم والمسمى، 101.

[25] نتائج الفكر في النحو (ص: 38)

[26] رسالة الفرق بين الاسم والمسمى، 105.

مجلة ريحان للنشر العلمي تصدر عن مركز فِكر للدراسات والتطوير WWW.FIKER.OR
العدد الحادي عشر : ص ص 217-232 ISSN:2709-2097

التسمية من المفاهيم التي لها وشائج قربى بقضية الاسم والمسمى، وذلك باعتبارها الوصلة الخارجية التي ينطق منه الخيط الرابط بين المتصور اللفظي والذات المشار إليها. فما حدود التسمية مع مفهومي الاسم والمسمى؟.

وقع احتدام بين المفكرين في تحديد موقع التسمية من مفهومي الاسم والمسمى، أيكون التآلف والامتزاج، أم التباين والاختلاف؟ وإذا ما نظرنا إلى المفاهيم من حيث الاستقلال التصوري، وأنه ينبغي أن يكون لكل مفهوم حد، ومدلول يختص به، كان لزاما أن نقول التسمية مخالفة لقسيميها، وإلى هذا قال الغزالي :"والحق أن الاسم غير التسمية وغير المسمى وأن هذه ثلاثة أسماء متباينة غير مترادفة"[27]. ويرى العلوي أن الحكم على الأشياء الثلاثة، وتحديد أواصرها ينبغي أن يوكل إلى التعريفات، لأنها الميزان العدل في تفسير المصطلحات، ووضعها على أسس علمية، يقول :"لأن البحث عن كون الاسم هو المسمى أو نفس التسمية مسبوق بتصور ماهية الاسم والمسمى والتسمية، فإذا كانت هذه الأمور المفردة متصورة أمكن الحكم على واحد منها بما يخصه.[28]. ثم أردف مفسرا حقائق المصطلحات الثلاثة "تقول :

معنى الاسم هو اللفظ الدال على معنى مجردا عن الدلالة على زمان ذلك المعنى"

ومعنى المسمى هو الشيء الذي وضع عليه ذلك الاسم"

ومعنى التسمية هي نفس وضع الاسم على المسمى"[29].

فالعلوي يرى التمايز بين المتصورات الثلاثة في الحقيقة العلمية، متخذا الإجراء العلمي أداة لذلك، حيث أظهرت التعريفات بجلاء معالم الالتقاء بين المكونات الثلاثة، فكلها تتآلف في نسق لتمخض عنها حقائق علمية أو اجتماعية، لتكوّن علامة لها مدلولها الخاص.

غير أن هذا التوجه باختلاف المفاهيم يعارضه تصور آخر حيث يفصح عن تقارب التسمية للمفهومين، بل مرادفتها لهما في بعض الأحيان.

---

[27] المقصد الأسنى (ص: 24)

[28] التمهيد، ج1، ص: 133.

[29] التمهيد، ج1، ص: 133.

إذا رجعنا إلى رسالة الفرق بين الاسم والمسمى نلفي البطليوسي يعالج تعالق الاسم والتسمية لغاية مفادها أنهما قد يجريان على محل واحد، فيكونان مترادفين قال :"والاسم والتسمية في هذا الكتاب لفظان مترادفان، على معنى واحد"[30]. وتأطيرا لهذا المذهب راح البطليوسي يورد الشواهد ليقوي حجته، فمما يدلك على الترادف قوله تعالى (وللأسماء الحسنى فادعوه بها). وقول النبي صلى الله عليه وسلم " لله تسعة وتسعون اسما، مائة إلا واحدا، لا يحفظها أحد إلا دخل الجنة"[31]. فالمثالان يدلان على تعاقب الاسم والتسمية، حيث يحل كل منهما مكان الآخر دون أن يعتري النص خللا في المعنى، فأسماء الله في الآية هي التسميات، واسمه في الحديث تسميته، وإنما توهم البطليوسي هذا الترادف ليجتنب مسلكا عقيديا له تبعاته، فقد ينتج عن غير الترادف بوائق خطيرة تقضّ مضجع المسلم بل قد تخرجه من دائرة الإسلام "ولوكان الاسم هنا هو المسمى لكان الله تسعة وتسعون شيئا، وهو كفر بإجماع"[32].

فالتسمية ترد بمعنى الاسم لما بينهما من الموافقة، ويتأكد القول بترادفهما إن أدى الحمل على غير ذلك إلى مخالفة شرعية. وعلى الرغم من موافقة التسمية للاسم فلا يمكن أن يغفل ما يحصل بينهما فروق إجرائية تجعلهما ينفصلان في أمور أخرى كالصيغة الصرفية والعمل الوظيفي. قال البطليوسي "وبينهما فرق، وذلك أن التسمية مصدر من قولك: سميته أسميه تسمية، فأنا مسمّ، وهو مسمّى... والاسم ليس بمصدر، لأنه يراد به الألفاظ المعبر بها عن الأشياء كزيد، وعمرو"[33]. فالاسم أشبه بالجوامد التي تستعمل لتعيين حقيقة ما بغية تخصيص اللفظ بمدلول معين، ومن ثم لم يكن للأسماء عمل وظيفي معياري، بل كان حظها التداول الاجتماعي، إذ تعبر عن نسق اجتماعي خاص.

ويتابع البطليوسي في سرد الفروق بين المفهومين "يدلك على الفرق بينهما أن التسمية تعمل عمل الفعل والاسم لا يعمل عمل الفعل...تقول عجبت من تسمية زيد ابنه كلبا... ولا تقول عجبت

30 رسالة الفرق بين الاسم والمسمى، 95.
31 صحيح البخاري (8/ 87)
32 رسالة الفرق بين الاسم والمسمى، 95.
33 رسالة الفرق بين الاسم والمسمى، 94.

من اسم زيد ابنه كلبا"[34]. وهذه الفروق الوظيفية لا أثر لها في منع تعاقب المفهومين واتحادهما في الدلالة، إذ الخطاب اللغوي تفتق شفراته، ويحلل لفظه انطلاقا من السياقات التي ترد فيها وحدات النص، فقد يجرى اللفظان على معنى لظروف معينة، وقد يتباينان في نصوص أخرى، مما يجعل قضية الترادف نسيبة جدا أو تكاد تتلاشى مع نظرية الاستقلال في المصطلحات والمتصورات العلمية والتداولية.

**خلاصة البحث:**

كانت قضية الاسم والمسمى نواة في الفكر الإسلامي، حيث تفتقت عنها متصورات ومفاهيم، علاوة إلى أبحاث فلسفية أثرت النقاش في الساحة العلمية، فتبارى فيها المفكرون والعلماء، كل يحاول بسط مذهبه، بدحض حجة المناوئ، ومن يرسي دعائم ترسخ معتقده، وتعطيه الشرعية، تكييفا للنص وتأويلا له.

وهذا النقاش حول الاسم والمسمى لم يقتصر على أصحاب الملل والنحل، بل جاوزهم إلى العلوم الأخرى، وكان للنحاة نصيب وافر من هذا النقاش، ما بين منتصر لاتحاد المفهومين، وقائل باختلافهما، وثالث يقف وسطا بين المذهبين.

والبطليوسي لم يرد الانتصار لأحد الخصمين أو المذهبين، بل احتكم إلى علمه وفهمه، وذلك بنظره الدقيق في الأشياء وفحصه الدؤوب عن نقاط الاتفاق والاختلاف، لأن بها ينمار المتصور وتعرف حدود انسجامه مع متصورات أخرى داخل المنظمة الاصطلاحية. وكان منهج البطليوسي في قضية واضح المعالم، دقيق المسلك، فهو يرى مفهومي الاسم والمسمى متغايرين في أصل الوضع، تصورا، وحدا، لكن لظروف سياقية قد يتحول أحدهما إلى الآخر، فيحصل بينهم الترادف والتداخل ولو على سبيل التأويل.

ثم إن التسمية في نظره ليست بمنأى عما حصل بين الاسم والمسمى من التقارب والتنافر، وإنما لها وشائج قربى، تكون تارة هي الاسم، وأخرى هي المسمى، وفي حالات تكون إجراء اجتماعيا

[34] رسالة الفرق بين الاسم والمسمى، 94.

يعبر منه المتحدث إلى وضع علاقات بين الاسم، وما يحيل إليه، وهنا تكون التسمية رأسا مستقلا بنفسه.

**والنتيجة التي** يطمئن إليها الباحث أن المصطلحات الثلاثة متغايرة، وإن حصل بينها توارد فذلك تبعا للسياق الخطاب، قال السهيلي "فهذه ثلاثة ألفاظ: اسم، ومسمى، وتسمية، ولكل لفظ معنى، ولا سبيل إلى جعل لفظين مترادفين على معنى واحد إلا بدليل واضح، ولا دليل هنا، فثبت أن لكل لفظ من هذه الألفاظ معنى غير الذي للآخر، وإذا جعلت الاسم هو المسمى بطل أحد المعاني الثلاثة التي قدمنا بيان وجودها واستحالة بطلانها"[35].

**وفي الأخير يوصي:** البحث بدراسات المصطلحات العلمية، لأنها البوابة التي يولج منها إلى فهم العلم وما يحتوي من أحكام وشروط. كما يرشد الباحثين إلى دراسة معمقة تخص قضية الاسم والمسمى يكون ذلك أولا بالتوجه إلى جمع الرسائل والمقالات المؤلفة في القضية، علاوة إلى ما كتب عنها في المصادر العامة الأصولية والفكرية والكلامية، فحصر جميع الجهود وتحليلها تحليلا علميا سيزيل إشكال القضية، ويجعلها قريبة المأخذ، واضحة العلائق، سليمة من أذى التوغل في غياهب الفلسفة.

## مصادر البحث

القرءان الكريم

العقيدة رواية أبي بكر الخلال، أحمد بن حنبل (ت: 241هـ) تحقيق: عبد العزيز عز الدين السيروان، دار قتيبة – دمشق، الطبعة: الأولى، 1408.

السنن الكبرى أبو بكر أحمد بن الحُسَين بن علي البيهقي (ت 458 هـ) تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية، الطبعة: الأولى، 1432 هـ - 2011 م.

[35] نتائج الفكر في النحو (ص: 32)

المقصد الأسنى المقصد الأسنى في شرح معاني أسماء الله الحسنى، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي (ت: 505هـ) تحقيق: بسام عبد الوهاب الجابي، الجفان والجابي – قبرص، الطبعة الأولى، 1407 – 1987م.

التمهيد في شرح معالم التوحيد، يحيى بن حمزة العلوي، تحقيق: هشام حنفي السيد، الناشر، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط، 1432، 2011.

التداخل الدلالي بين الاسم والمسمى والتسمية في التراث العربي، وليد محمد السراقبي، مجلة جامعة قطر للآداب، العدد (67)، 2005م.

البيان والتبيين، عمرو بن بحر، الجاحظ (ت: 255هـ)، دار ومكتبة الهلال، بيروت، 1423هـ.

رسالة الفرق بين الاسم والمسمى، (ضمن رسائل في اللغة) عبد الله بن السيد البطليوسي (ت521هـ) قرأها وحققها وعلقها عليها: وليد محمد السراقبي، مركز الملك فيصل للدراسات والبحوث الإسلامية، الرياض . الطبعة الأولى، 1428هـ، 2007م.

نتائج الفكر في النحو، تائج الفكر في النَّحو للسُّهَيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد السهيلي (ت: 58هـ)، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى: 1412 – 1992م.